كذا افاده شيخنا لطف الله به وقال غيره واما التعريف بالقسمة فهو
تمييز الشيء عما يلتبس من الوجه بشيء المندرجة معه في جنس بالقسمة كان
تقول في تعريف العلم الاعتقاد اما جازم او غير جازم والجازم اما مطابق
او غير مطابق والمطابق اما ثابت او غير ثابت فقد خرج عن القسمة اعتقاد
جازم ثابت مطابق وهو العلم بعيني اليقين قوله والمثال مثله سيدي سعيد
بقوله كادراك العلم ادراك البصيرة المشابه لادراك الباصرة او يقال هو
كاعتقاد قوله الواحد نصف الاثنين كما بينه غيره واحد كالجرجاني في شرح
المواقف قوله قال الوازي اي وقال الوازي مقابل لقول امام الحرمين لوجب
امام الحرمين جعله نظريا بتقدير رده والوازي لم يجعله نظريا بل جعله
ضروريا قوله ضروري اي يحصل بمجرد التفات النفس اليه من غير نظر والتفات
لان علم كل احد حتى من لم يتأت منه النظر كالبله والصبيان بانه عالم بانه
موجود او ملتذ او متالم ضروري بجميع اجزايه ومنها تصور العلم بانه موجود
وملتذ ومتالم بالحقيقة وهو علم تصديقي خاص فيكون تصور مطلق
العلم بالحقيقة ضروريا وهو المدعى واجيب بانا لو سلمنا انه يتعين ان
يكون من اجزاء ذلك تصور العلم المذكور بالحقيقة بل يكفي تصوره بوجه
فيكون الضروري تصور مطلق العلم التصديقي بالوجه لا بالحقيقة
الذي هو محل النزاع قوله بيانه الخ وجه الاستحالة انه يلزم عليه
تحصيل الحاصل اذ المقصود من الحد تحصيل بالكسر حاصل في الذهن فالحال
انه ضروري لكن الامام حده مع قوله انه ضروري ووجه بانه قد يحد
لافادة العبارة عنه وقال السيد انه حده بعد تنزله عن كونه ضروريا
اي ولو سلمنا انه نظري حينئذ ذكر قوله واختير الخ اي والمختار قول القاضي
ابي بكر الباقلاني في ان العلم معرفة المعلوم اي فيخرج علم الله وعلم سائر لا يسمى معرفة
فالمقصود تعريف العلم الحادث فلو رد ان التعريف لم يشمل علمه تعالى
لانه لا يسمى معرفة اجماعا لا اصطلاحا ولا لغة قوله ليشمل الموجود والمعدوم
اي حيث

اي حيث عبر بالمعلوم بدل قول غيره معرفة الشيء وذلك لان العلم يتعلق
بكل موجود وكل معدوم مستحيلا وممكنا قوله قيل ولا يضر الاشتقاق
الخ يعني ان اختلفوا في جهة التوقف لان المعلوم يتوقف على العلم من جهة
الاشتقاق والعلم يتوقف عليه من جهة التعريف لكونه جزء منه او لكونه
معينة وذلك يخرج من الدور التصريح لانه الدور السبقي لكون زيد وجد
عمرو وعمرا وجد زيدا فقول الشيخ حيث يلزم الدور اتى الدور التصريح وما
طلق الشيخ لكون الدور اذا اطلق لا ينصرف اليه وانما عبر بقيل اشارة
الى ضعف ذلك وذلك لان المشتق منه يتوقف على المشتق من جهة المعنى
لان معنى المشتق منه في المشتق فصار توقف المشتق على المشتق منه
وبالعكس من جهة المعنى أي معنى المشتق منه في المشتق لكونه فحصل الدور
المحذور فيضر الاشتقاق وقوله او لكونه معينة غير مسلم بل هو سبقي
لان معرفة التعريف سابقة على معرفة المعرف فالاحسن ان يدفع الدور بان
يراد بالمعلوم ما ينقطع النظر عن وصفه بالمعلومية قوله يعني انه يجب
الخ هذا يفيد قراءة عدم بصيغة الامر لانه دال على الوجوب ويجوز قراءته
بصيغة الماضي اي علما قدموه وهو من التقديم الواجب قوله كما انه
متقدم عليه طبعا التقدم الطبعي هو ان يكون المتقدم يحتاج اليه المتاخر
ولا يكون علة فيه والتصور كذلك بالنسبة الى التصديق لان كل تصديق
لا بد فيه من تصورات ثم ان الظاهر ان التقديم في الطبع لا يقتضي
وجوبا التقديم بل اولوية فالحكم بالوجوب لا يظهر قوله لا بد معه من
تصور اي بد بالمعية المساوقة في الوجوب وهذا لا ينافي كون وجود التصور
سابقا على وجوب التصديق قوله اذ الحكم على الشيء الخ هذا لو تتم به الدعوى
لان التصور السابق على التصديق ليس ناظرا على تصور المحكوم عليه بل
وتصور المحكوم به والنسبة وكان الشيخ رحمه الله اكتفى لانه فارق وكانه
قال انه الحكم على الشيء الذي هو الموضوع وبالشيء الشامل للمحمول والنسبة